

وقال الأسبجاني في شهادته في السوق تعبر بل هو أشد من
 الضرب في حق الناس **كتاب الرجوع**
ع الشهاوات **قوله** فان رجع الرجل والنساء فلي
 الرجل سندس الحق وعلي النسوة خمسة اسداس عند أبي
 حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد علي الرجل النصف
 وعلي النسوة النصف وعلي قول الإمام شئ لا مكر
 المحبوبي والنسفي وغيرها **قوله** واذا رجع شئ
 الاصل وقالوا لم نشهد شهود الفري على شهادتنا فمما
 عليهم قال الأسبجاني وهذا قول أبي حنيفة وأبو يوسف
 وقال محمد بن منون وهو رواية عن أبي حنيفة والصحيح
 هو الاول وعليه شئ الإمام المحبوبي والنسفي وغيرها
قوله واذا رجع المكون عن التركة ضمنوا قال الإمام
 جلال الاسلام وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد
 لا ضمان عليهم والصحيح قول أبي حنيفة واعتمد البرهاني
 والنسفي وصدر الشريعة **كتاب**
ادب القاضي **قوله** ولا بأس بالدخول
 في القضاء من شئ بنفسه ان يرد في فوائده الهداية

لان ذلك هو معنى الثبوت بالشاسع **قوله** وقال في
 اشهد على شهادتي في الاسبجاني هذا شرط عند أبي
 حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف ان لم يذكر ذلك الصحيح
 قولها **قوله** قال القاضي ويجوز شهادة الرجل على
 شهادة ابيه وفي شهادته على فضائيه روايتان الصحيح
 هو الجواز ايضا **قوله** او يغيبوا مسيرة ثلاثة ايام
 فصاعدا قال في الهداية وشرح الزاهدي وعن أبي
 يوسف ان كان لوعدا لا الشهادة لا يستطيع ان
 يثبت في اهله صح الاشهاد احياء الحقوق الناس قالوا
 والاول احسن والثاني ارفق وبأخذ الفقيه أبو الليث
 وقال الأسبجاني قال أبو يوسف تقبل وان كان في
 المضر والصحيح ظاهر المذهب وان سكتوا عن تعديهم
 جاز ونظر القاضي في حالهم وهذا عند أبي يوسف وعليه
 مشي الإمامية المصنفون وقال محمد لا تقبل **قوله** وقال
 أبو حنيفة في شاهد الزور اشهر في السوق ولا عزره
 وقال أبو يوسف ومحمد يوجعه ضربا ويحبسه وعلي قول
 أبي حنيفة مشي النسفي والبرهاني وصدر الشريعة